نَحْتُ تمثالِ الثورةِ والديمقراطيةِ: تونس بعد عشر سنوات

تـحـلـيـلات

العربي صديقي

٣ فبراير ٢٠٢١

الشرق للأبحاث الاستراتيجية
AL SHARQ STRATEGIC RESEARCH

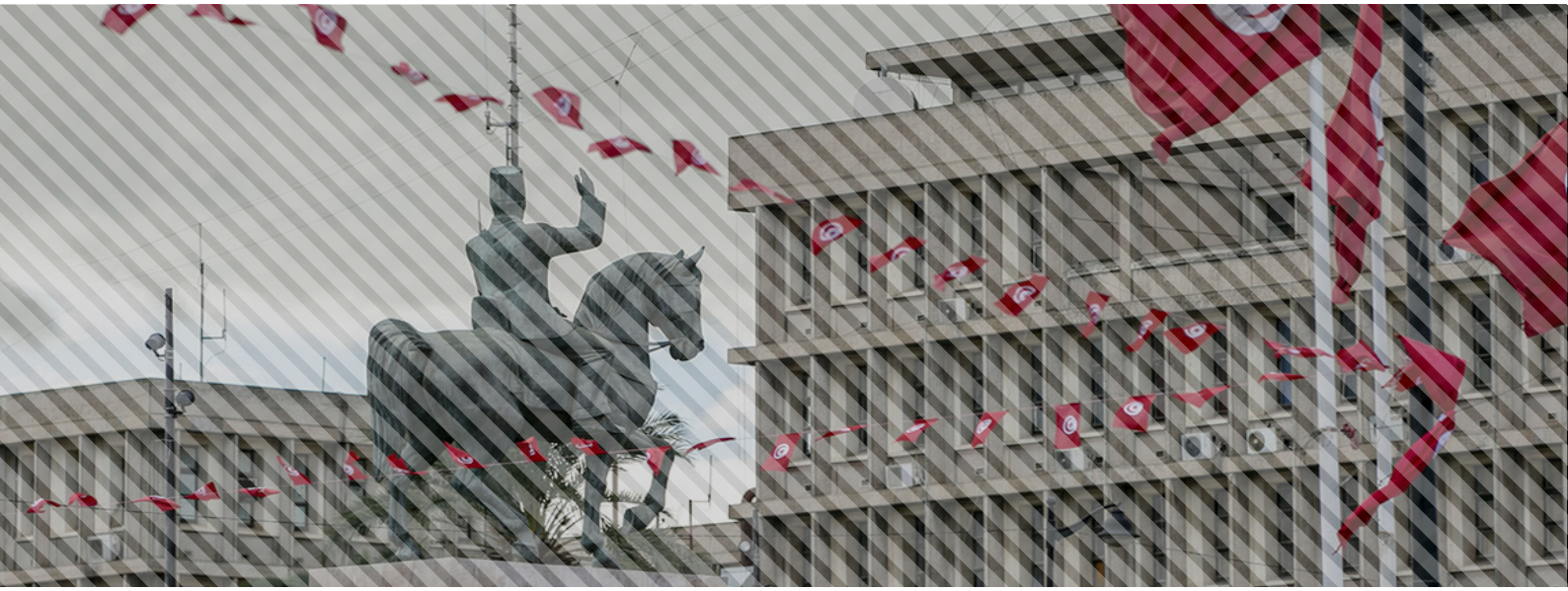

المحتوى

إلى أين تتجّه العدالة الإصلاحية؟	٤
الاحتجاج وانتشاره الواسع	٧
إهانة الشباب	٨
الإصلاح الانتخابي: تشتيت انتباه أم حلّ ممكن؟	١٠
استنتاج: تفسير الثورة	١٤
المراجع	١٦
عن الكاتب	١٨
الشرق للأبحاث الاستراتيجيّة	١٨

مع احتفال العرب بالذكرى العاشرة لانتفاضاتهم، يجد العلماء تفسيرات لا نهاية لها لكيفية قراءة هذه الانتفاضات. إلا أنّ علماء الانتقال السياسي لم يجدوا هدفَهم المنشود: «ديمقراطيّة» الربيع العربي. فهل هي عشر سنوات ملأتها الثورة المضادّة أكثر من الثورة؟ وملأها الحكم الاستبدادي أكثر من الحكم الديمقراطي؟ من الصعب أن يتعمّق الباحث في هذا الثنائي الذي يدور بطرق مختلفة حول منوال مصير الانتفاضات العربيّة دون الاستفادة من المقارنات المنهجية والمتعمقة التي تتجاوز نطاق هذه الدراسة. ومع ذلك، فإنّ هذا المقال يترك بصمته على السؤال الأول، مع إشارة خاصة إلى تونس. وبذلك فإنّ هذا المقال لا يسعى إلى إجابات محدّدة عن «ثورة» تبدو أنّها ما زالت في طور الاكتشاف بحسب احتجاجات الأسابيع الماضية في أجزاء مختلفة من تونس. بل فكرة المقال هي تسليط الضوء على خصوصيّة التحوّل الديمقراطي في تونس و»الثورة»، مع تسجيل ملاحظات فارقة ذات قيمة قابلة للتعميم في السياقات الأخرى للربيع العربي.

إحدى الأفكار التي قد تكون ذات قيمة هنا هي ملاحظة كيف أنّ تونس تبدو وكأنّها انخرطت في عمليّة سريعة وفاشلة في سعيها نحو «الانتقال الثوري المعهود» على الرغم من اتّباعها الانتقال المنفذ دستوريًّا بمساعدة مجتمع مدنيّ قوي وحركة عمّالية عمرها قرن من الزمن. ويتّصف هذا الانتقال بالمعهود بسبب الموافقة عليه دستوريًّا وفق قواعد الاشتباك الديمقراطية، وهو ثوريّ بسبب فشل التحوّل الديمقراطي في ترويض الثورة. إنّ المسابقات والاحتجاجات مستمرة. وبناء المؤسّسات وحده ليس كافيًا لإضفاء الطابع الروتيني على السياسة وتطبيع العلاقات بين الدولة والمجتمع على أساس العمليات والكوادر والمؤسسات الديمقراطية الشعبية - ويظهر ذلك في التجربة التونسية. تتمثّل الحلقة المفقودة لهذه السلسلة في إنشاء عمليّات موازية للعدالة التوزيعية -أي تسوية ساحة اللعب اقتصاديًّا أيضًا- وتكون هذه العمليّات ذات صلة وثيقة بإعادة إنتاج الانتقال الديمقراطي «الثوري المعهود».

قد لا يكون تجسيد «الثورة» و/أو «الديمقراطية» وتعميمها من خلال إعطائها وجهًا إنسانيًّا بعد سلبها من قِبل الحكم الاستبدادي لزمن طويل، قد لا يكون كافيًا لإثبات كفاءة الإنسان. وبالتحديد ليس بالنسبة إلى منتقدي الثورة من العالم العربي الذين حوّروها إلى حكاية عذاب وكآبة وسرديات «إرهاب» ودول ومجتمعات فاشلة - وكأن الثورات سلسة أو دوّامة مستمرّة-، ولا بالنسبة إلى منتقديها من داخل العالم العربي الذين يندبون «الانتظام» المزعوم البائد (وحتى الدكتاتوريين الزائلين بالنسبة إلى البعض).

إلى أين تتجّه العدالة الإصلاحية؟

إنّ السخط الثوري في تونس متعدّد الأوجه. فهو من ناحيةٍ مؤشّرٌ على الاستيعاب الشعبي للتوقعات والتطلّعات التي تجسّدها الهتافات الشهيرة لعام 2011: «شغل، حرّية، كرامة وطنية»: أي مطالبته بفرص العمل والحرية والكرامة الوطنية. ومن ناحيةٍ أخرى، فإن السخط الذي يظهر سنويًّا في شهر يناير/

وتُعتبر أوجه القصور الحادة فيما يُسمّى هنا «العدالة الإصلاحية» أحدَ الجوانب اللافتة للنظر لهذا العقد منذ انطلاق الثورة التونسية

كانون الثاني يعكس أوجه القصور في الأداء السياسي خلال السنوات العشر الماضية. وتُعتبر أوجه القصور الحادة فيما يُسمّى هنا «العدالة الإصلاحية» أحدَ الجوانب اللافتة للنظر لهذا العقد منذ انطلاق الثورة التونسية. وتُستخدم العدالة الإصلاحيّة في العدالة الجنائية والبيئات المدرسية، حيث إنّها تُعتبر مرتكزة على الضحية بما في ذلك الضحايا والمجرمون على حدّ سواء، كما أنّها تتّصف بالحواريّة فيما يتعلّق بالجرائم والتعويضات وبتضمين الجهات الفاعلة الرسمية (مثل المحاكم) وغير الرسمية (مثل المجتمع المحلي) في القرارات المتعلّقة بالجريمة[1]. تمّ تكييف هذا المفهوم هنا باعتباره وثيق الصلة بتونس ما بعد 2011. إنّ التطبيق العملي المقنع والدائم للعدالة الإصلاحيّة أمر حيويّ لإرساء الديمقراطية في تونس؛ لأنها تنبثق من ظلّ الاستبداد. ومن هذا المنظور، تتكوّن العدالة الإصلاحيّة من شقّين: يشمل **الأوّل** التعامل مع الجرائم التي ارتكبتها دكتاتورية بن علي. وتقع العدالة الانتقالية -التي تشمل الفساد ومختلف أشكال القمع ضد المعارضين السياسيين والمعارضين والمنتقدين- ضمن هذه الفئة.

ويتضمّن **الثاني** استخدام «العدالة الإصلاحية» مسائل العدالة الاجتماعية بالإضافة إلى المسار الانتقالي. ومن ثمّ فهو يشمل عكس وتصحيح المزيد من المخالفات الهيكلية التي ارتكبتها الدولة، والتي أدّت إلى التهميش الاجتماعي والاقتصادي، الذي غالبًا ما كان إقليميًا منذ الاستقلال الرسمي. إنّ هذا الفهم يلفت الانتباه إلى المسؤوليات التوزيعية: المياه النظيفة والهواء، والبنية التحتية الآمنة وسهلة الوصول، والتعليم، والرعاية الصحيّة، والتوظيف، والرواتب التقاعدية. وقد تمّ الاعتراف بالفشل الذريع في كلا النوعين من الانتهاكات ضد حقوق المواطن على أنه دعوات غير مقصودة للثورة العامة في 2010-2011 على نطاق واسع. ومنذ ذلك الحين، ربما أصبحت شعارات الحرية والكرامة شبه مبتذلة. ومع ذلك، فإنّ تكرارها على مدى العقد الماضي لا يقلّل من أهميتها واستمراريّتها. ولذلك فعلى النّخب السياسية والعلماء والمراقبين أن يأخذوا هذه الشعارات على محمل الجدّ تمامًا كما يقولها المتظاهرون -الثوّار- الذين وضعوا سلامتهم وأرواحهم على المحك وهم يواجهون مخالب دولة بن علي البوليسية وقوّتها المسلّحة.

تمّت الإشادة بالدستور التونسي لعام 2014 باعتباره إنجازًا بارزًا لإرساء الديمقراطية في البلاد. ولم ترسم هذه الوثيقة التي غيرت قواعد اللعبة النظامَ السياسي الجديد فحسب، بل أرست أيضًا أساسًا لعناصر مهمّة للعدالة الإصلاحية. فقد تمّ انتخاب المجلس التأسيسي في خريف عام 2011 وتكليفه بصياغة الدستور، وقد نظر المجلس إلى العدالة متعدّدة الأوجه على أنّها محوريّة في التحوّل الديمقراطي. وبهذا تضمّن دستور 2014 أحكامًا للتخفيف من عدد من الاختلالات التي أحدثها القمع والحرمان. حيث تتناول المواد 12 و23 و40 و44 و47 و136 و148 مواضيع «التمييز الإيجابي» بين المناطق، و«حماية كرامة الإنسان»، و«ظروف العمل اللائقة»، وتعليم الأطفال، والتنمية الإقليمية، والعدالة الانتقالية، على التوالي. وفي عام 2013، أقرّ المجلس الوطنيّ التأسيسي قانون العدالة الانتقالية الذي تضمّن تأسيس هيئة الحقيقة والكرامة

ويبدو من المحيّر أن يتراخى القادة السياسيون التونسيون، ممّا أدّى إلى انتهاء صلاحيّة تجميد أصول زين العابدين بن علي لمدة ١٠ سنوات، على الرغم من كونهم على اتّصال بالمسؤولين السويسريين

برئاسة سهام بن سدرين. وقد تُركت ولاية هذه الهيئة لتنتهي بعد سنوات قصيرة. وبحلول الوقت الذي نشرت فيه اللجنة تقريرها النهائي في أوائل عام 2019، كانت المؤسّسة السياسية التونسية بعد عام 2011 -ولا تزال- بعيدة كل البُعد عن سنّ العدالة الانتقالية.

ويبدو من المحيّر أن يتراخى القادة السياسيون التونسيون، ممّا أدّى إلى انتهاء صلاحيّة تجميد أصول زين العابدين بن علي لمدة 10 سنوات، على الرغم من كونهم على اتّصال بالمسؤولين السويسريين. وعلاوة على ذلك، فإنّ ما يقدّر بنحو و مليارات دولار من الثروة التي تراكمت لدى عشيرتي بن علي والطرابلسي لا تزال حرّة[2]. وقد يتساءل التونسيون عن سبب فشل الحكومات في اتخاذ خطوات ملموسة لاستعادة هذه الأصول. إنّ الأموال التي سرقتها عصابة السرّاق -الاسم الذي أطلقه المتظاهرون على عائلة الديكتاتور وزمرتهم في عام 2011- قادرة نظريًّا على أن تقطع شوطًا طويلًا في سدّ الفجوات العديدة في ميزانية تونس وتزايد الدين العام. حتى إن بعضًا من الأموال قادرة على تمويل برامج التنمية أو تمويل فرص عمل للعاطلين عن العمل. فهل مراوغة العدالة الانتقالية ناتجة عن إهمال الدولة (المتعمّد)، أو عدم الكفاءة، أو السذاجة، أو كل ما سبق؟

إنّ التدقيق في العدالة الإصلاحية يستلزم تجاوز الزخارف المؤسسية والإجرائية للمشهد السياسي التونسي بعد عام 2011. ولا توفّر الانتخابات المتتالية (2011، 2014، 2018، 2019) ومواد الدستور وقانون العدالة الانتقالية في حدّ ذاتها أساسًا كاملًا وكافيًا للتقييم. ومن المحتمل في حالة العدالة الانتقالية أن يكون «قانون المصالحة الإدارية» الذي أصدره الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، والذي أقرّه البرلمان في خريف 2017، من المحتمل أن يكون هو الذي حمى العديد من الفاعلين المذنبين من المساءلة. وقد تمّ تمرير مشروع القانون المثير للجدل بأغلبية 117 صوتًا وو اعتراضات، بما في ذلك دعم معظم كتلة النهضة (موزاييك إف إم 2017)[3].

لكنّ التصويت البرلماني لم يحسم الأمر. فقد أثار الجدل حول مشروع القانون احتجاجات في الشارع تحت مسمّى حملة «منيش مسامح!»، أي (لن أسامِح) (الحمّي 2017). وبعد عامٍ لاحظت مجموعات المجتمع المدني -بما فيها منتدى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية و»محامون بلا حدود» والرقابة البرلمانية «البوصلة»- أنّ القانون «قد طمس جوهر العدالة الانتقالية على النحو المبيّن»، و»كان يفتقر إلى الشفافيّة» (منتدى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية 2018)[4]. وأضافت منظّمة مراقبة حقوق الإنسان أنّ أساس القانون الذي يفرّق على الورق بين المسؤولين الفاسدين في ظل النظام القديم والموظفين المدنيين الذين يقومون بوظائفهم فقط هو أساسٌ خاطئ (منظّمة مراقبة حقوق الإنسان)[5]. ويستمرّ

الجدل في المبادلات[6] بين سهام بن سدرين ومحمد الغرياني (المستشار الجديد لرئيس البرلمان راشد الغنوشي حول «المصالحة» ومسؤول سابق رفيع المستوى في التجمع الدستوري الديمقراطي). وبالإضافة إلى الصيحات الشعبية، تجدر ملاحظة هذه الانتقادات اللاذعة المتداولة بين الأصوات المسموعة على نطاق واسع في الطبقة السياسية والمجتمع المدني. ومن ثمّ قد لا يكون من المبالغة أن يتمّ التأكيد على أنّ قانون المصالحة كان خطوة مؤسسية معاكسة للعدالة الإصلاحيّة. فلم يقدّم هذا القانون أيّة خدمة لإرساء الديمقراطية في البلاد.

الاحتجاج وانتشاره الواسع

إنّ تراجع العدالة الإصلاحية ذات الشقين في تونس ليس محصورًا في صيغة «العدالة الانتقالية» فقط. فمنذ الثورة، لم تولِ الحكومات الاهتمام الكافي للعدالة الاجتماعية. ولا يزال توزيع التنمية والسلع الأخرى (العمالة والمياه والرعاية الصحيّة والبنية التحتيّة والتعليم) غير متوازن. ومع ذلك، فإن الجماهير التي انتفضت من أجل الإطاحة ببن علي في عام 2011 لم تكن راضية عن المحنة الاجتماعية والاقتصادية التي كانت البلاد تمرّ بها. وهُنا تقدّم الاحتجاجات نافذةً تحليليةً مهمّةً لتفسير كيفية اندلاع الثورة في تونس على مدى العقد الماضي. إذ اتخذت بعض الاحتجاجات شكل حملات طويلة ومستمرة مثل احتجاجات الكامور (2017-2020). وشملت أُخرى تحدّيات شعبية لسياسات محدّدة، مثل ميزانية التقشّف لعام 2018 التي أثارت حملة المجتمع المدني «فيش نستنّاو»، بمعنى (ماذا ننتظر؟)[7]. إذن، فإنّ نشاط الاحتجاج ليس غريبًا في تونس، بل أصبحَ نوعًا شبه متوقّع من المشاركة السياسية غير الرسمية والتعامل مع السلطات الموجودة. ويُلاحظ أنّ الانتفاضة الشعبية ليست وحدها التي عجّلت بإطاحة بن علي في عام 2011، بل هو استمرار الاحتجاج كأسلوب من «سياسة صاعدة من القاعدة إلى القمة»، والذي ميّز تجربة تونس الديمقراطية التي استمرّت عشر سنوات. ومن ثمّ يمكن اعتبار هذه الاحتجاجات مقياسًا للرأي العام من نوع ما. فهي تنبّه النخبة السياسية إلى تشابك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالنسبة إلى المحرومين على وجه الخصوص. وبها يعبّرون عن إحباطهم ونفاد صبرهم من النخبة السياسية التي لم تسعَ بشكل مقنع إلى تنفيذ الالتزامات الدستورية لمعالجة تفاقم عدم المساواة في جميع أنحاء البلاد. أي إنّ التونسيّين يتعبون لأنّ العدالة الإصلاحيّة لا تزال منقوصة.

ويمكن أيضًا ملاحظة النمط المسمّى بديناميكية لعبة القط والفأر بين المتظاهرين والدولة، متجسّدًا في قوات الشرطة في هذه السياقات. ففي وقت سابق من هذا الشهر، اعتقلت الشرطة ما يقارب 200 من مشجعي كرة القدم الشباب (العديد منهم من القصّر) الذين كانوا يحتجّون أمام النادي الإفريقي[8]، ممّا أحدث موجةً من الاحتجاجات وأعمال الشغب في يناير/ كانون الثاني 2021 [9]، وأثار نقاشًا عامًا

ويُلاحظ أنّ الانتفاضة الشعبية ليست وحدها التي عجّلت بإطاحة بن علي في عام ٢٠١١، بل هو استمرار الاحتجاج كأسلوب من «سياسة صاعدة من القاعدة إلى القمة»، والذي ميّز تجربة تونس الديمقراطية التي استمرّت عشر سنوات

واسع النطاق. وعلى الرغم من انتشار «العصيان» العام على مدى العقد الماضي، يبدو أنّ الصيحات الاحتجاجيّة ضد الدولة هذا العام قد اتّخذت شكلًا أكثر عنفًا. فقد أثار إعلان الإغلاق لمدة أربعة أيام في ذكرى الثورة ابتداءً من 14 يناير/ كانون الثاني شكوكًا بأنّ الحكومة تسعى إلى احتواء النشاط الاحتجاجي. حيث شارك الشباب في جميع أنحاء البلاد -وكثيرٌ منهم من القصّر- في أعمال شغب ونهب وتدمير للممتلكات واشتباكات مع الشرطة. وقد تمدّدت هذه الاضطرابات في أنحاء تونس من المناطق الداخلية مثل «سليانة»، حيث اندلعت هذه السلسلة الأخيرة من الاحتجاجات إلى «أحزمة البؤس» في العاصمة تونس، بما في ذلك حي التضامن. ثمّ ثارت صيحات الاحتجاج في أوساط المجتمع المدني، نتيجةَ القمع من قِبل شرطة الدولة وقوات الأمن، الذين استخدموا الغاز المسيل للدموع، ونفّذوا الاعتقالات الجماعية لما لا يقل عن 600 بحسب وزارة الداخلية، وجرّوا الأشخاص في شاحنات صغيرة وما شابه ذلك. حتى إن منظمات المراقبة الدولية -مثل منظمة العفو الدولية- قد تحدّثت ضد «القوة غير الضرورية والمفرطة ضد المتظاهرين»[10].

إهانة الشباب

قد يكون من المتوقّع أن جميع النّخب السياسية التونسية قد اجتمعت على إدانة العنف والتخريب والشغب الصادر عن الشباب الغاضب (على شكل تمرّد أو سوء سلوك). ومع ذلك، فقد كان ردّ رئيس الوزراء هشام المشيشي ضعيفًا؛ إذ ألقى -بعد أيامٍ من الصمت- خطابًا روتينيًّا[11] من خلف مكتبه بأمان وهدوء، وطمأن الشباب قائلًا: إن «أصواتكم مسموعة وغضبكم مبرر»، آتيًا بما يمكن مقارنته بمقولة «أنا فهمتكم» الشهيرة لبن علي مع اندلاع الثورة في يناير 2011. ثم شرع المشيشي في التنديد بالتعبير العنيف عن غضب الشباب، مكمّلًا بذلك «مهنية» قوّات الأمن. إن رئيس الحكومة في خطابه المختصر الذي دام ست دقائق، والذي قرأه حرفيًّا من الصفحات المطبوعة- لم يقدّم أيّة مؤشّر على كيفية استجابة حكومته بشكل استباقي للشباب الذي اعترف هو بإحباطه.

لقد اهتزّت التشكيلة الوزارية «التكنوقراطية» التونسية في الأيام الأخيرة، وتنتظر الآن إدارة القسم الرسمي من قِبل الرئيس سعيد. ولم يكن هناك أيّ تلميح في خطاب المشيشي عن كيفيّة نيّة سعي حكومته لاسترضاء الشباب الذين خذلتهم توقّعات التغيير في شكل التنمية والتوظيف والحياة الكريمة الموعودة في دستور 2014. بالإضافة إلى أنّ المشيشي الذي اختاره سعيّد لمنصب رئيس الحكومة ووزير الداخلية السابق قد تغاضى بشكل مؤسف عن القوة المفرطة التي تستخدمها قوات أمن الدولة والشرطة. فهل انحسرت الدولة البوليسية بالفعل منذ ثورة 2011؟

ربّما يكون تعبير النّخب السياسية الأخرى عن ازدرائها من كلمات المشيشي[12] خارجًا عن صلب الموضوع. فبدءًا من بيان[13] مجلس الشورى الثامن والأربعين لحركة النهضة وإدانة عبير موسي[14] وحتّى تعليقات التيار الديمقراطي[15]، فإن كلّ ما يظهر عبر الطيف السياسي هو قراءة شبه انفصامية للوضع. وقد لا يكون هنالك طائل من محاولة فصل الاحتجاجات المشروعة «السلمية» التي تجري نهارًا في العاصمة

قد يتناسب غضب الشباب مع التوقعات المحطمة لثورة تعد بالكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية من قِبل طبقة سياسية لا تقدّم أكثر من مجرّد الكلام عن احتياجات المواطنين المعيشية

بشعارات احتجاجية ومطالب واضحة عن الشغب غير القانوني (الأذى الجامح) والانحراف ليلًا. وقد يرقى الأمر إلى درجة التنازل من قِبل الطبقة السياسية التي فشلت -كما أدرك الجميع- في إيصال المطالب الاجتماعية والاقتصادية والتوزيعية لثورة 2011.

التهميش مستمرّ ومتعمّق في جميع أنحاء تونس. وهناك بُعد رمزيّ لهذه الأعمال في ذكرى الثورة. حيث تجسّد احتجاجات الشباب وأعمال الشغب الممارسةَ الثورية نفسَها في 2010-2011 إلى حدٍّ ما.

قد لا يكون من المهم جدًّا عدم إعلان الشباب بوضوح عن مطالب محدّدة وعدم انتظامه في مجموعة مجتمع مدني محدّدة أو تجمّع سياسي. إنّ أعمال الشغب الشبابية ليست ظاهرة منفصلة عن الاحتجاجات النهارية المطالبة بنشر قائمة رسمية كاملة بشهداء الثورة أو المطالبين باستقالة الحكومة (في الواقع، اعتقلت الشرطة نشطاءً خلال الاحتجاجات النهاريّة أيضًا ومنعت المتظاهرين من الوصول إلى شارع الحبيب بورقيبة)[16]. بل إنّ هذه الأعمال هي أقرب في طبيعتها إلى أعراض جامحة لنقمة مجيّشة، وهو مصطلح يُستخدم على نطاق واسع من قِبل الطبقة السياسية، ولكن ربما لم يتم فهمه بشكلٍ كافٍ. إنّ الشباب الساخط من أمريكا اللاتينية إلى جنوب أوروبا وحتّى تونس بعد عشر سنوات من الثورة هم الوجه الأكثر فوضويّة للاستياء الشعبي. فالشباب مجرّد من أدوات التمكين -التعليم والتوظيف على وجه الخصوص- التي يمكن أن تؤهلهم لبناء مستقبل أكثر إشراقًا لأنفسهم ضد الدولة التي تخلّت عنهم مرارًا وتكرارًا. ربما لا يشعر هؤلاء الشباب بالحاجة إلى توضيح ما يثير غضبهم بالضبط. إنّ حرق الإطارات وتحطيم أجهزة الصراف الآلي تحت جنح الظلام قد ينتقص من الكياسة المقبولة للنّخب السياسية في البلاد. لكنّ عنف الحشد الشعبي لا ينتقص من حقيقة أنّ المؤسسة السياسية بعد 2011 قد تخلّت عن أتباع تونس وهمّشتهم.

قد يتناسب غضب الشباب مع التوقعات المحطمة لثورة تعد بالكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية من قِبل طبقة سياسية لا تقدّم أكثر من مجرّد الكلام عن احتياجات المواطنين المعيشية. ويظهر الأمر وكأنّ السياسيين يسعون إلى حفظ ماء وجههم من خلال إبداء المصادقة على حق الاحتجاج السلمي وقبوله، مع أنّ هذا الحق مضمون في الدستور من الأصل. ومع ذلك، قد يتقاطع الاثنان أكثر مما يتباعدان. إنّ الخطاب الذي يثمّن قوى الأمن والدولة ويحذّر من الفوضى يظهر بطبيعته لحماية المؤسّسة السياسية والأمنية. وحقيقة أنّ التقارير التي تفيد بأن الاحتجاجات والاشتباكات في سليانة (حيث تمّ اتّهام أحد الرعاة من قِبل الشرطة) لم تتضمّن -في الواقع- نهبًا أو تدميرًا للممتلكات العامّة أو الخاصّة[17]، هي حقيقة تثير أسئلة مهمّة: أين ينتهي الاحتجاج «السلمي» و«المنظّم» والمقبول؟ وأين

تبدأ أعمال الشغب «الجامحة» و«الفوضوية» و«المؤذية» البغيضة؟ قد لا تتوافق أحكام السياسيين المفرطة في التبسيط مع تشابك الأمرين في الدوافع والمظالم، هذا إن لم يكن أيضًا في الممارسة العملية. ويذكّرنا هذا الانقسام باللغة المستخدمة من قِبل بورقيبة وبن علي عن العملاء المحرضين. إنّ التحذير المشؤوم لوزير الدفاع الوطني من أنّ الإرهابيين قد «يستغلون الهدوء»[18] يغذّي نفس قواعد اللعبة التي تضفي الطابع الأمني على المعارضة. فمناهضة الدولة وموالاتها هي الثنائية الجديدة.

يستمرّ الحديث السياسي عن استقرار الثورة أو الارتقاء إلى مستوى مطالبها في كونه كلامًا فارغًا عامًا بعد عام. فالثورة لم تنته بعدُ، ولم تستقرّ أبدًا. بل هي مستمرّة. وليست تونس في مرحلة «ما بعد الثورة» التي اتسمت بأوّل انتخابات ديمقراطية في البلاد في عام 2011 أو دستورها الجديد وقانونها الانتخابي في عام 2014 أو انتخاباتها البرلمانية والرئاسية الثانية لعام 2019. بل الثورة مستمرّة في تونس - وليس هذا كفكر طموح لتحفيز زخم المقاومة من قِبل النشطاء في مصر السيسي أو في سوريا التي استعادها الأسد. إنّ ثورة الدولة الواقعة في شمال إفريقيا لا تزال حرفيًّا في طور التكشّف، وهو أمر من الجيد أن تعترف به الطبقة السياسية في البلاد. وكأنّ الثورة التونسية قد حرّرت النُّخَب التي بات لديها الآن مساحة لتشكيل الأحزاب وخوض الانتخابات وإشغال المقاعد النيابية والمناصب الوزارية والقيام بجولات إعلامية على موزاييك وشمس وديوان إف إم. لكنّ المهمّشين والمحرومين لم يتحرروا بعدُ من أغلال الفقر والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي. إنّ الثورة الشعبية تتطلّب تحوّلات لا تقتصر على البرلمان فقط، بل تشمل الشوارع وأحياء المدن العشوائيّة في داخل البلاد وجنوبها.

الإصلاح الانتخابي: تشتيت انتباه أم حلّ ممكن؟

قد يكون الاحتجاج من أعراض فشل الحكومات التونسية بمهامها في تطبيق حكمٍ يتّصف بالمسؤوليّة والتجاوب الفعّال بما يتناسب مع التطلّعات الثورية للجمهور الذي يطوي عقودًا من ديكتاتورية ما بعد الاستعمار. وتجدر الإشارة إلى أنّ الاحتجاج في حدّ ذاته ليس سمة غير صحيّة لعمليّة التحوّل الديمقراطي في البلاد التي أشعلت شرارة ثورة 2011، بل هو جزءٌ لا يتجزّأ مما أسمّيه «التوازي المدني»[19] الذي جعل من الانتقال في تونس «علامة تامّة». إنّ التعايش الرسمي وغير الرسمي بين مختلف الفاعلين السياسيين والمدنيين (الأحزاب السياسية والمؤسسات التنفيذية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني مثل الاتحاد العام التونسي للشغل) يمتدّ أيضًا إلى النشاط الاحتجاجي «الشاذ» كنوع من الضغط التصاعدي على النّخب السياسية وعمل المؤسسات السياسية.

قد يكون الاحتجاج من أعراض فشل الحكومات التونسية بمهامها في تطبيق حكمٍ يتّصف بالمسؤوليّة والتجاوب الفعّال بما يتناسب مع التطلّعات الثورية للجمهور الذي يطوي عقودًا من ديكتاتورية ما بعد الاستعمار

لقد تمكّن هذا التنوّع والتعدّد في الأصوات والقوى السياسيّة والمدنية من الصمود في وجه المركزية المفرطة أو السيطرة من قِبل لاعب سياسي واحد مع المؤسّسات السياسية في البلاد ومن دونها. قد يكون في هذا مشهدٌ لاستكشاف اكتساب الديمقراطية للممارسات الجيدة (كسياسة المساومة وبناء الإجماع) التي لا تزال تنتشر في تونس منذ 2011. وتمّ فهم النشاط الاحتجاجي -مع ما يحتويه من أعمال شغب- على أنّه عنصر من عناصر «الموازاة المدنية»، وهو يدعو إلى المشاركة الجادّة من قِبل النّخب السياسية في تونس. وقد يتمثّل الربيع المهمّ لحلّ المشكلات ومواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية المتصاعدة في تآزر أكبر بين الفاعلين المدنيين والسياسيين الرسميين وغير الرسميين بدلًا من إصلاح القانون الانتخابي.

يُعزى الركود السياسي إلى العديد من الأشياء: ضعف الأحزاب السياسية، والاقتصاد المتعثر، وتكاثر الديون الخارجية، والانحراف عن النهج الثوري لعام 2011، وعودة النظام القديم، وما إلى ذلك. ويبدو أنَّ المتظاهرين والشباب المعبّأ في الشارع قد أدركوا إلى حدّ ما على الأقل بعض عيوب المرحلة الانتقالية الجارية في تونس. وقد تحوّلت الأصوات المتباينة على مستوى النّخب السياسية إلى إلقاء اللوم على مؤسسات الدولة بشكل متزايد. فإمّا أن يكون النظام السياسي المختلط (شبه البرلماني) أو قانون الانتخابات هو الذي يعطي مكانًا واسعًا للمستقلين والأحزاب الصغيرة جدًّا لكسب موطئ قدم في البرلمان. وقد اشتهر قيس سعيد بحملته لإعادة صياغة النظام السياسي والانتخابي بأكمله في تصريحات غامضة عن الحاجة إلى تمثيل «الإرادة العامة» بشكل أفضل. وفي الآونة الأخيرة، أشار راشد الغنوشي من حزب النهضة إلى أن النظام الانتخابي الحالي يترك البلاد «بلا حاكم» في غياب أغلبية أو أقلية برلمانية واضحة[20]. واقترح آخرون تعديل قانون الانتخابات في اتجاه الدوائر الفردية[21]. ويحدّد الاتحاد العام التونسي للشغل في مقترحه للحوار الوطني[22] الذي نوقش كثيرًا كلًّا من النظام الانتخابي والسياسي (شبه برلماني مع «ثلاث رئاسات» وما إلى ذلك) على أنه يؤدّي إلى عدم الكفاءة السياسية عندما يتعلّق الأمر بالسياسة الاجتماعية والاقتصادية.

وهكذا فإنّ عقدًا من الثورة والتحوّل الديمقراطي يثير معضلة الإصلاح المؤسسي. وسوف تتطلّب التعديلات على الإصلاح الانتخابي بالبلاد (أيّ نوع؟) بالطبع مستوى من الإجماع السياسي الذي يمكن القول إنّه مشكوك فيه في هذا البرلمان المجزّأ والمقسّم. ومع ذلك، فإنّ السؤال الأكثر إلحاحًا هو: هل سيدفع الإصلاح المؤسسي بالفاعلين السياسيين والأجهزة في تونس نحو ضرورات العدالة الإصلاحية؟ أم هل الأمر مجرّد ذريعة سياسية وكبش فداء مناسب للأحزاب والسياسيين الذين يبدو أنهم لم يواجهوا أيّ مشكلة مع قانون الانتخابات في عام 2014 عندما حصلوا على 69 مقعدًا (النهضة) أو 89 مقعدًا (نداء تونس) في المجلس التشريعي؟

هل سيدفع الإصلاح المؤسسي بالفاعلين السياسيين والأجهزة في تونس نحو ضرورات العدالة الإصلاحية؟

صحيحٌ أنّ النظام الانتخابي الحالي في تونس لا ينتج أغلبية، بل ينتج تعدّديّة حتى لأكبر الأحزاب السياسية في البلاد. كما أنّه يترك الكثير مما هو مرغوب فيه فيما يتعلّق بتنفيذ المبادئ التوجيهيّة بشأن الشفافيّة والتمويل الأجنبي. وقد أشار تقريرٌ صادرٌ عن ديوان المحاسبة المكلّف بمراقبة تمويل الحملات السياسية في محكمة المحاسبات إلى أن ثلاثة وعشرين طرفًا ونائبًا -بما في ذلك قلب تونس الذي اعتُقل رئيسه نبيل القروي مجددًا في ديسمبر/ كانون الأول 2020 بتهم غسل أموال- مخالفون لقوانين تمويل الحملات الانتخابية[23]. وبالفعل، أقرّ التقرير بأنه من الصعب أو ربّما من المستحيل تطبيق المادة 90 من القانون الأساسي للانتخابات لمحاسبة المرشحين والمسؤولين المنتخبين على خرق هذه القوانين[24]. إنّ إدراك أوجه القصور هذه وغيرها في القانون الأساسي للانتخابات هو الشيء ذاته. والقفز لإصلاح المؤسسات التي تمّ الحصول عليها بشق الأنفس والتي تمّ اختبارها لمدة 6 سنوات فقط أو نحو ذلك في ديمقراطية جديدة، هو مسألة مختلفة تمامًا - ومن المحتمل أنها غير مستحسنة.

يجب أن تسهّل عملية التحوّل الديمقراطي الأوليّة الواسعة النطاق (مثل الديمقراطيات الراسخة) في سياق دول الربيع العربي التحوّلات المؤسسية والمواقفية، ويفضّل أن تكون مجزّأة بدلًا من مستعجلة، من حكم فردي (للحزب أو الأيديولوجية أو النخبة) إلى حكومة مضمونة قانونًا ومدقّقة شعبيًّا. وفي ضوء ذلك، لا يمكن تحويل نظريّة التحوّل الديمقراطي في تونس إلى قالب اختزالي مستنير بنظرية التحديث. ومن ثمّ فإنّ التجزئة واجبة. فلا يمكن لإرساء الديمقراطية في الديمقراطيات الوليدة أن يسير على الطريق نفسِه مقارنة بالديمقراطيات الراسخة. وببساطة، يجب عدم المبالغة في رفع معايير التحوّل الديمقراطي في تونس بشكلٍ يحاول تقليد الحكم الوظيفي والفعّال والمجدي والعقلاني في البلدان التي تبنّت الديمقراطيّة على مدى سنواتٍ طوال.

يجب أن يتّصف التحوّل الديمقراطي في الديمقراطيّات الوليدة بحذاقة مؤسّسية مؤثّرة تسمح بالاستجابة للمطالب والاحتياجات المحلية وفقًا للموارد الموجودة (المادية وغير المادية). ولذلك فإنّ متابعة أجندة إصلاحية جديدة يجب أن يكون النظام السياسي والقانون الانتخابي في تونس موجّهًا ومجهّزًا بنوع مختلف من المؤسسات والعمليّات العامة الرشيدة: ترسيخ مبادئ الحكومة الجيدة التي تعزز المشاركة التعدّدية للمواطنين مع منع العودة إلى التفرّد، كما هو موضّح أعلاه. وهو ما يشتمل على ما يلي تحديدًا:

١- يجب أن تسترشد عملية التحوّل الديمقراطي في الديمقراطية الوليدة وتثبت بها زيادة التعدّدية كضامن للتفريق وإعادة التوزيع المستمر للسلطة.

٢- في هذا السياق، يجب أن تقاوم الديمقراطية الوليدة في تونس الإصلاح السياسي المتسرّع (أي قانون الانتخابات والنظام السياسي) الذي قد يفيد المصالح الخاصة، كالأيديولوجيّة والشخصنة والحزبية.

يجب أن يتّصف التحوّل الديمقراطي في الديمقراطيّات الوليدة بحذاقة مؤسّسية مؤثّرة تسمح بالاستجابة للمطالب

مقاومة ما ورد أعلاه تعني منع أيّ قانون انتخابي جديد أو معدّل يمكن أن يثبت عدم تمكين قوى وأصوات سياسية ثانوية. فلولا ذلك لن تتاح الفرصة لبعض الممثلين لدخول المعركة العامّة إلا من خلال النظام الانتخابي الحالي، حتى أولئك الذين تمّ انتخابهم بأسلوب البقيّة سيّئ السمعة (أكبر البقية). ومن الخطأ الاعتقاد بأنّ الانتخابات تحقّق التمكين دائمًا. إنّ عمل قانونٍ انتخابي جديد سيساعد في ظهور نظام ثنائي الحزب، على غرار الثنائي الجمهوري الديمقراطي في الولايات المتحدة، بإعادة إنتاج شبكات العملاء الأيديولوجية والقائمة على النخبة، والتي من المقرر أن تغذي الوحدانية السياسية بدلًا من تثبيطها.

٣- إن إصلاح القانون الانتخابي لإعادة تصميم النظام السياسي ليصبح نظامًا ثنائي الحزب لا يبشّر بالخير سواء بالنسبة إلى الحياة المدنية النقابية الثرية أو بالنسبة إلى المساءلة الاجتماعية المرافقة لذلك[25] كمورد لرأس المال الاجتماعي يحمي من التفرّد السياسي ونظام «مفترس» ثنائي الآحزاب.

٤- وبدلًا من ذلك، قد يساعد النظام الانتخابي الأقل تشدّدًا في تسهيل المشاركة المدنية الأوسع نطاقًا التي تسعى إلى الضغط على المسؤولين المنتخبين والبيروقراطيات العامّة لتقديم السلع، كما كانت - من المستشفيات إلى طرق أفضل إلى المياه النظيفة إلى التوظيف. لكن على ما يبدو فإنّ هذا المنظور البديل للنظام الانتخابي غائب عن الخطابات السياسيّة الحالية. وبعبارة أخرى، إن النظام الانتخابي مهم ليس فقط من حيث التمثيل السياسي الرسمي؛ بل يمكن أيضًا أن يعزز احتمالية زيادة الموازاة المدنية في تونس. وقد يؤدي تعزيز استجابة الدولة للمدخلات من المجتمع المدني والجهات الفاعلة غير الرسمية الأخرى إلى تمكين المزيد من المساءلة الاجتماعية[26]، لتنشيط صنع السياسات والإدارة العامّة التي تستجيب لرقابة المواطنين ومطالبهم.

وعلى الرغم من مرور ستّ سنوات منذ تدشين دستور تونس الديمقراطي، فإنّ أيّ إصلاح يحاول تغيير أو تعديل القوانين الانتخابية القائمة لا يزال واجب التبرير فقط من خلال تحسين الشمولية (السياسية والاقتصادية) وترسيخ الديمقراطية. ولا داعي لإجراء هذه الممارسة إذا كان الهدف الرئيس للإصلاحات الانتخابية هو تعديل النظام الانتخابي الحالي من أجل إقصاء أو استبعاد الفاعلين السياسيين الصغار. وقد يؤدّي الإصلاح الانتخابي الذي ينتج عنه تركيز السلطة في عدد قليل من الأحزاب إلى إضعاف طرائق مساءلة أحزاب الأغلبية ويجعله أقلّ خضوعًا للمساءلة أمام دوائر أوسع. وفي النهاية، قد يعتمد تصحيح بعض مآزق التحول الديمقراطي في تونس -بما في ذلك التصلّب السياسي والمشهد الحزبي والبرلماني الصاخب- على الفاعلين السياسيين الفرديين والجماعيين أكثر منه على المؤسسات السياسية المعيبة. لا يوجد نظام سياسي مثالي، لا نظام وستمنستر ولا نظام الحزبين في الولايات المتحدة. لذلك فإنّه يمكن لتونس وينبغي لها أن تمتلك علامتها الفريدة من نوعها في السياسة، أي ما يُفترض أنه «توازي مدني» حيث يتشارك غير الرسميّين مع الرسميّين وتلتقي سياسات القاعدة مع سياسات القمّة، والأهمّ من ذلك، حيث لا يوجد شخص سياسيّ واحد أو حزب واحد يطالب بالسلطة. إن المتظاهرين والشباب المشاغبين ليسوا أعداء. إنهم بالأحرى جمهور تمّ تهميشه في كثير من الأحيان من قِبل النخبة السياسية التي فشلت في الاهتمام بهم طوال عقد كامل بينما كانوا يتشدّقون بـ «الثورة» وأهدافها وإنجازاتها.

لقد أوحى اتفاق تطاوين في نوفمبر 2020 إلى إمكانية الاستجابة لمطالب المحتجين. وقد تألّف فريق التفاوض في تطاوين من المجتمع المدني والحكومة: ممثلو حركة كامور، ونواب من المحافظة، والاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، وخبراء (ربما خبراء اقتصاديون أو متخصصون في التنمية)، وآخرون جلسوا على الطاولة أمام وفد الحكومة برئاسة منصف عاشور الذي تعهد بعدم مغادرة تطاوين حتى يتمّ التوصّل إلى اتفاق يستسيغه الطرفان. وبعد أسابيع، توصّل الطرفان إلى اتفاق تعهدت الحكومة باحترامه هذه المرة[27]. وقد أعرب شباب كامور عن حماسهم الأوّلي بشأن قيام الحكومة بوضع أموالها أخيرًا في مكانها، وذلك بعد ثلاث سنوات من اتفاق الشاهد كامور الذي كان مجرّد حبر على ورق، ممّا أثار الاحتجاجات والاعتصامات وتسبّب في تعطيل إنتاج النفط والغاز. وهنا يكون السؤال المحتوم: هل ستكون الحكومة قادرة على تمويل هذا الاهتمام باهظ الثمن والمُستحَق؟ والأهم من ذلك هل ستموّل الدولة مختلف المناطق المهمّشة منذ فترة طويلة ذات أعلى معدّلات للبطالة في البلاد؟ لا تزال الإجابة على هذا السؤال غير واضحة؛ إذ انغمست تنسيقية الكامور في مفاوضات جديدة مع الحكومة بعد تباطؤ الأخيرة في تنفيذ تعهّداتها في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني[28]. كما أنّ استراتيجية التفريق وفرض السيادة والتأجيل لن تكون مرضية لشبابٍ متمرّد يعاني من الحرمان المتراكم عبر مناطق تونس. تؤكّد الفجوة الميزانية البالغة 13 مليون دينار تونسي لعام 2020 على أنّ خزائن الدولة فارغة. ويشهد مثيرو الشغب الشباب في يناير/ كانون الثاني على الحاجة إلى استراتيجيات تنمية شاملة تبدأ بـ «الإصغاء» الحقيقي للانفجارات الدورية التي يتعرض لها التابعون التونسيون.

الاستنتاج: تفسير الثورة

إنّه موسم الذكريات في الوطن العربي. ليس فقط تونس، بل مصر أيضًا واليمن وليبيا وسوريا، جميعها تحيي ذكرى ثورات 2011 في الربع الأول من هذا العام. بماذا توحي ثورة تونس وعدالتها الإصلاحية التي لم تتحقّق وغضب الشباب وتمرّدهم والجمود السياسي الذي تعاني منه إلى الأوساط العربية الأخرى التي تكافح بشكل أكثر صخبًا ضد الاستبداد العربي العنيد أو حتى الصراع العنيف؟ بعد عشر سنوات، كثُر الأكاديميون الذي يضفون صفة البرودة على الربيع العربي[29]. ويبدو أنّ المطالبة بتحديد العلل والأمراض التي تعاني منها المجتمعات العربية التي لم تستطع شقّ طريقها نحو التحرّر تتجدّد في هذه المناسبة «بعد عقد من الزمن ...». كما لا ينحصر ظهور الرافضين على الأوساط الأكاديمية فحسب. بل هناك أيضًا الطبقة السياسيّة التي دفعتها الثورة إلى السلطة، لكنّها بطريقة ما تنأى بنفسها عن أيّ نوع من الاعتراف بتلك الثورة. لقد أشارت عبير موسي -رئيس الحزب الدستوري الحر التونسي-

بماذا توحي ثورة تونس وعدالتها الإصلاحية
التي لم تتحقّق وغضب الشباب وتمرّدهم
والجمود السياسي الذي تعاني منه إلى الأوساط
العربية الأخرى التي تكافح بشكل أكثر صخبًا ضد
الاستبداد العربي العنيد أو حتى الصراع العنيف؟

في إحياء تجمّع بن علي إلى العقد الماضي بمصطلح «العشرية السوداء»[30]. إن هذا النوع من الخطاب الشعبوي المناهض للثورة، بالإضافة إلى استبعاد المنافسين الأيديولوجيين مثل الإسلاميين، لا يفتقر إلى الشعبية في تونس وربما في أماكن أخرى. ومع ذلك، لم يكن من الممكن أن تكون عبير موسي رئيسًا لحزب وكتلة برلمانية من 16 عضوًا منتخبة بحرية لولا ثورة 2011. في الواقع، لقد أدّى إلغاء قانون «الإقصاء السياسي» في عام 2014 إلى عكس عملية التطهير الأوّلية التي منعت أعضاء النظام القديم من المشاركة في الأحزاب والانتخابات. وقد يكون هذا أحد الأمثلة على «التوازي المدني» التونسي الناتج عن بناء التحالفات والتفاوض بين الفاعلين السياسيين المختلفين.

يجب على المراقبين والنشطاء والباحثين والسياسيين على حدٍّ سواء أن يضعوا في اعتبارهم أن الحشد الشعبي الفاعل، الذي اشتعل في سيدي بوزيد ثم انتشر في الجغرافيا العربية الواسعة، قد غيّر المسار والخيال السياسيَّيْن في الدول والمجتمعات العربية بلا رجعة. وبعد عشر سنوات، تبقى القاعدة الأساسيّة للنّخب السياسيّة هي الاحتجاج الأخلاقي ليتمّ تجاهله بخطورة، سواء كان ذلك بالنسبة إلى الطبقة الحاكمة المنتخبة ديمقراطيًّا (أو المرشحة) في تونس أو السيسي «الرجل القوي» في مصر أو الأسد المدعوم من إيران وروسيا. ولا تزال الجماهير الغاضبة تمتلك القوة الكامنة لتغيير الأوضاع، كما يوحي «الانتقال الثوري المتفق عليه» في تونس. والتحدّي هنا بالطبع هو الاستفادة من العبقرية الخلّاقة التي تحملها المطالبات المشروعة بالحرّية والكرامة التي تغذّي التضامن الشعبي. هنا تكْمُن خصوصية التجربة التونسية ذات القيمة القابلة للتحويل إلى الأوساط العربية الأخرى ذات الجماهير الثائرة والغاضبة. حيث يحتاج المهمّشون إلى عدالة توزيعية، ويحتاج غالبيّة السكّان العرب إلى مساواة اجتماعية واقتصادية، وليس فقط مَن هم في مرحلة ما بعد التصويت، ويحتاج الشباب في كل مكان في المنطقة إلى عمل. يمكن للرضا عن النفس المستوحى من بناء المؤسسات أن يوفّر شعورًا بالأمان الزائف. ويمكن للنّخب (المنتخبة) أن «تنحت» ديمقراطيّة عظيمة على الورق، ثم «تجسّدها» كما فعل التونسيون. ولكن ماذا يحدث عندما لا يفي «التمثال» المؤسّسي للديمقراطية باحتياجات الناس؟ إنهم متمردون، كما توحي الملحمة الموالية أو المناهضة للنظام في تونس. ومع ذلك، فإنّ هذه الشعلة الثورية هي التي تبقي البحث والنضال مشتعلين من أجل الديمقراطية العربية.

هنا تكْمُن خصوصية التجربة التونسية ذات القيمة القابلة للتحويل إلى الأوساط العربية الأخرى ذات الجماهير الثائرة والغاضبة. حيث يحتاج المهمّشون إلى عدالة توزيعية، ويحتاج غالبيّة السكّان العرب إلى مساواة اجتماعية واقتصادية، وليس فقط مَن هم في مرحلة ما بعد التصويت، ويحتاج الشباب في كل مكان في المنطقة إلى عمل

المراجع

1- دالي، كاثلين. 2002. «العدالة التصالحية: القصة الحقيقية». العقوبة والمجتمع 4 (1)، ص57-8.
2- كيتن وجامي وفرانشيسكا إبل. 2021. «سويسرا ترفع تجميد الملايين المرتبطين بالزعيم التونسي السابق». أسوشيت برس. 18 يناير، https://apnews.com/article/financial-markets-tunisia-zine-el-abidine-ben-ali-5f98cafb7d4878978330f0d33088509b شوهد في 23 يناير 2021.
3- موزاييك إف إم. 2017. تفصيل التصويت على قانون المصالحة الإدارية (صور). 14 سبتمبر، http://bit.ly/3bEKANZ شوهد في 14 يناير 2021.
4- المنتدى التونسي لصبّ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. 2018. قانون المصالحة في المجال الإداري أو الإنعاش التام للشفافية فيما يتعلّق بالتطبيقي. 25 أكتوبر، https://ftdes.net/ar/loi-de-reconciliation-la-dans-le-domaine-administratif-ou-labsence-totale-de-transparence-quant-a-son-application/ شوهد في 11 يناير 2021.
5- منظّمة مراقبة حقوق الإنسان 2017. «قانون المصالحة الجديد يهدد الديمقراطية في تونس». https://www.hrw.org/news/2017/10/02/new-reconciliation-law-threatens-tunisias-democracy شوهد في 11 يناير 2021.
6- جوهرة إف إم. 2021. سهام بن سدرين: الغنوشي خالف القانون بتعيين الغرياني لأنّه ممنوع من الوظيفة العموميّة. 11 يناير، http://bit.ly/3soddoO ، شوهد 14 يناير 2021.
7- موزاييك إف إم. 2018. نشطاء «فيش نستناو» يتظاهرون أمام مقار ولاية تونس والمسرح البلدي. 12 يناير، http://bit.ly/3p6Nuiy شوهد في 23 يناير 2021.
8- حقائق أونلاين. 2021. رغم سلميّة الاحتجاجات: إقامة بالجملة في صفوف جمهور إفريقي ... والنيابة تحيلهم على فرقة مكافحة الإجرام؟ 9 يناير، http://bit.ly/3sNnfQp شوهد في 23 يناير 2021.
9- ناجح محمد. 2021. تونس: أحداث العنف الليلي: عظمة السلطه والطبقة الشعبية. الأخبار، 22 يناير، http://bit.ly/2Y7yLbu شوهد في 23 يناير 2021.
10- منظّمة العفو الدولية. 2021. «تونس: يجب على السلطات الامتناع عن استخدام القوّة المفرطة وغير الضروريّة ضدّ المتظاهرين». 18 يناير، https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/01/tunisia-authorities-must-refrain-from-using-excessive-and-unnecessary-force-against-protesters/ شوهد في 23 يناير 2021.
11- الوطنية ريبلاي. 2021. كلمة رئيس الحكومة هشام المشيشي إلى الشعب التونسي. 19 يناير، https://www.youtube.com/watch?v=mQ_ct=SYJec_9s=t&29 شوهد في 23 يناير 2021.
12- أريبيان بزنس نيوز. 2021. خطاب المشيشي يثير غضب الطبقة السياسية. 20 يناير, https://www.youtube.com/watch?v=mQ_ct=SYJec_9s=t&29 شوهد في 23 يناير 2021.
13- حسن سلمان 2021. الندى التونسية: تخريب المؤسّسات لا علاقة له بحرّية التعبير. القدس العربي، 18 يناير. http://bit.ly/3632bvK شوهد في 23 يناير 2021.
14- شمس إف إم. 2021. عبير موسي: أعمال التخريب التي تشهدها تونس ممولة والأمر مشابه لما حصل في 17 ديسمبر 2010. 18 يناير 2021 https://bit.ly/3qXy4oP شوهد في 23 يناير 2021.
15- شمس إف إم. 2021. التيّار الديمقراطي يستنكر الناشطين والمدوّنين. 19 يناير، http://bit.ly/308xOdu شوهد في 23 يناير 2021.
16- موزاييك إف إم. 2021. الأمن يقمع مسيرة جراح الثورة في العاصمة (فيديو + صور). 19 يناير، http://bit.ly/3obflaP شوهد في 23 يناير 2021.
17- نواة. 2021. تقرير: سليانة، شرارة الاحتجاج الليلي في تونس .20 يناير، http://bit.ly/3iFpy3s شوهد في 23 يناير 2021.
18- أخبار الصباح. 2021. وزير الدفاع الوطني: توافر معلومات حول إمكانيات استغلال عناصر إرهابيّة لعمليّة الشغب. 20 يناير، https://bit.ly/30cymPi ، شوهد في 23 يناير 2021.
19- صديقي العربي. 2019. «الموازاة المدنيّة في تونس: دروس للتحوّل الديمقراطي العربي». في دليل روتليدج لنظام دولة ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المحرّر من قِبل ريموند هينبوش وياسمين غاني. لندن: روتليدج، ص191-208.

20- جوهـرة إف إم. النظـام الانتخابـي اليـوم وصّلنـا لوضعيـة «مـا فامّـاش حاكـم» فـي تونـس، 8 نوفمبـر 2020 ، https://bit.ly/3jgihY7 شـوهد فـي 13 نوفمبـر 2020.
21- ديـوان إف إم. نـور الديـن بـن طيشـه يدعـو إلـى تنقيـح النظـام الانتخابـي واعتمـاد الاقتـراع علـى الأفـراد. 28 أكتوبـر 2020، https://bit.ly/2YAPSm3 شـوهد فـي 13 نوفمبـر 2020.
22- الاتحـاد العـام التونسـي للشـغل. 2020. مبـادرة للخـروج مـن الأزمـة فـي اتجـاه خيـارات وطنيّـة جديـدة. 1 يناير، http://bit.ly/30bPlBe, شـوهد فـي 23 يناير 2021.
23- محكمـة المحاسـبات، الجمهوريـة التونسـية، 2020، التقريـر العـام حـول مراقبـة تمويـل الحمـلات الانتخابيّـة للانتخابـات....2019، http://www.courdescomptes.nat.tn/upload/RapportSepec/rapport2020/rapport_election.pdf ، شـوهد فـي 14 نوفمبـر 2020.
24- ناجـي البغـوري. فـي تقريـر محكمـة المحاسـبات: نـوّاب وسياسـيون فـي السـلطه متّهمـون بالتحايـل والفسـاد. نـواة، 9 أكتوبـر 2020، https://bit.ly/3tkQY3q ، شـوهد في 14 نوفمبـر 2020.
25- أنـورادا جوشـي و بيتـر بّ. هوتزاغـر. 2012. «بوّابـات أم كلاب حراسـة؟ الاستكشـافات المفاهيميـة فـي المسـاءلة الاجتماعيـة». مراجعـة الإدارة العامـة 14 (2): 1445-162.
26- جوناثان أ فوكس. 2015. «المسؤولية الاجتماعية: ماذا تقول الأدلة حقًّا؟». تنمية العالم 72: 346-361.
27- حقائـق أون لايـن. ولايـة تطاويـن تنشـر الاتفـاق المنبثـق عـن المفاوضـات مـع تنسـيقية اعتصـام الكامـور، 27 أكتوبـر 2020، https://bit.ly/2YzTcht شـوهد فـي 14 نوفمبـر 2020.
28- أتيسـيا تـي فـي. 2021. تنسـيقية الكامـور: هـذه مخرجـات جلسـة اليـوم مـع الحكومـة. 21 يناير، http://bit.ly/3qLlPEl uary, شـوهد فـي 23 يناير 2021.
29- انظـر علـى سـبيل المثـال: فيلدمـان، نـوح. 2020. الشـتاء العربـي: مأسـاة. برينسـتون، نيـو جيرسـي: مطبعـة جامعـة برينستون.
30- أخبـار الصبـاح. 2021. عبيـر موسـي: هنـاك انهيـار للمنظومـة الاجتماعيـة فـي «العشـرية السـوداء»، 20 يناير، https://bit.ly/2KKsAHc ، شـوهد فـي 23 يناير 2021.

عن المؤلف

العربي صديقي: زميل باحث أول في منتدى الشرق للأبحاث الاستراتيجيه، وهو أستاذ التحوُّل الديمقراطي العربي (الدمقرطة العربية) في جامعة قطر، ومؤلِّف كتاب «البحث عن الديمقراطية العربية: خطابات وخطابات مضادة» (مطبعة جامعة كولومبيا، 2004) وكتاب «إعادة التفكير في التحوُّل الديمقراطي العربي: انتخابات بدون ديمقراطية» (مطبعة جامعة أكسفورد، 2009). وكان في الآونة الأخيرة محررًا في دليل روتليدج لسياسة الشرق الأوسط: كتابات متعدِّدة التخصُّصات (2020). وهو أيضًا باحث رئيس في المشروع الممؤَّل من الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي الذي يمتدُّ لأربع سنواتٍ بعنوان: «انتقالات الإسلام والديمقراطية:: «إحداث على التعلم الديمقراطي والهويات المدنية». أما اهتماماته البحثية فهي: التحوُّل الديمقراطي، الديمقراطية والإسلاموية، الربيع العربي، السياسة الجديدة والاحتجاج، والسياسة العربية بشكلٍ عامٍّ.

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH
للأبحاث الاستراتيجية

research.sharqforum.org

SharqStrategic